مؤقت

# مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة **٣٦٩٥**

الجمعة، ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد ايتل | (ألمانيا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد فيدوتوف |
| | إندونيسيا | السيد طيب |
| | إيطاليا | السيد فولتشي |
| | بوتسوانا | السيد نكغوي |
| | بولندا | السيد فروبل |
| | جمهورية كوريا | السيد تشوي |
| | شيلي | السيد لاراين |
| | الصين | السيد هي يافي |
| | غينيا - بيساو | السيد دا غاما |
| | فرنسا | السيد لادسو |
| | مصر | السيد عبد العزيز |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية | السيد لويد |
| | هندوراس | السيد مارتينيز بلانكو |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد إندرفورث |

## جدول الأعمال

**الحالة في بوروندي**

**تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي** (S/1996/660)



96-86148

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

**إقرار جدول الأعمال**

أقر جدول الأعمال.

**الحالة في بوروندي**

**تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي (S/1996/660)**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للمقرر الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته الـ ٣٦٩٢ بشأن هذا البند، أدعو ممثل بوروندي الى شغل مقعد الى طاولة المجلس؛ وأدعو ممثلي اثيوبيا واستراليا وأوغندا وإيرلندا وبلجيكا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وكندا واليابان الى شغل المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

بدعوة من الرئيس شغل السيد انسانزي (بوروندي) مقعدا الى طاولة المجلس؛ وشغل السيد محمد (أثيوبيا)، والسيد رو (استراليا)، والسيد موكاسا - سالي (أوغندا)، والسيد مرفي (إيرلندا)، والسيد ووترس (بلجيكا)، والسيد انكورلو (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والسيد جلي (جنوب أفريقيا)، والسيد كارسغرد (كندا)، والسيد كونيشي (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله، الذي بدأ في الجلسة الـ ٣٦٩٢، المعقودة في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٦. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1996/708، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من ألمانيا واندونيسيا وبوتسوانا وجمهورية كوريا وشيلي وغينيا - بيساو ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وهندوراس. وقد انضم الاتحاد الروسي الى قائمة مقدمي مشروع القرار.

أفهم أن المجلس على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

**السيد لاراين** (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار الذي سنعتمده اليوم، وهم: الاتحاد الروسي وألمانيا واندونيسيا وبوتسوانا وجمهورية كوريا وغينيا - بيساو ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وهندوراس، وشيلي.

إن مشروع القرار الذي سنعتمده اليوم بتوافق الآراء يعبر عن موقف مجلس الأمن: اتحاده في تأييد هدف مساعدة بوروندي على التوصل الى تسوية سياسية شاملة بمشاركة المجتمع الدولي بأسره.

ويعبر مشروع القرار أيضا عن استعداد تام لتقديم أقوى مساندة للزعماء الإقليميين، ولاتفاق أروشا المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ولمنظمة الوحدة الأفريقية. وبالتحديد، نعبر عن مساندتنا القصوى للرئيس السابق جوليوس نيريري في جهوده الحميدة لمساعدة بوروندي على التغلب سلميا على الأزمة التي تمر بها.

ويعلن مجلس الأمن عن استعداده لمساعدة بوروندي إذا بدأ قادتها السير على طريق السلام والمفاوضات السلمية والمصالحة من خلال التعاون الدولي والمبادرات الأخرى.

ويشير المجلس أيضا الى عزمه الراسخ، فيما إذا فشل هؤلاء القادة في البدء خلال فترة ٦٠ يوما بالمفاوضات الضرورية للتوصل الى تسوية سياسية شاملة، على النظر في فرض تدابير بموجب الميثاق، بما فيها فرض حظر على توريد الأسلحة واتخاذ إجراءات أخرى ضد قادة النظام وزعماء الفصائل الذين يواصلون تشجيع أعمال العنف ويعيقون التوصل الى الحل السلمي. وفي هذه الحالة ستوضع التدابير استنادا الى معايير موضوعية وفقا للمعلومات التي يقدمها لنا الأمين العام.

ويعبر مشروع القرار أيضا عن توافق الآراء في المجلس على أنه لا يجوز للأزمة الراهنة أن تزيد من المعاناة الإنسانية لسكان ذلك البلد، ويشير الى الحاجة الى

إنشاء ممرات إنسانية لوصول المساعدة الى جميع السكان في بوروندي. ويلاحظ أنه الى جانب الأمل بأن يسير ذلك البلد مرة أخرى على طريق المفاوضات السياسية، فإننا مدفوعون بإنشغال قوي إزاء الحالة الإنسانية للسكان وحالة العاملين معهم من أجل تخفيف معاناتهم.

ويدين مشروع القرار بصورة لا لبس فيها اللجوء الى القوة والعنف في بوروندي للإطاحة بالحكومة الشرعية وكذلك لجوء الأطراف الى العنف لتحقيق أهدافها السياسية. وندعو النظام أيضا الى أن يكفل العودة الى النظام الدستوري والشرعية وأن يعيد الجمعية الوطنية ويرفع الحظر المفروض على جميع الأحزاب السياسية.

وسيجتمع مجلس الأمن مرة أخرى في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر لتقييم الحالة. ويحدو مقدمي مشروع القرار - والمجتمع الدولي - الأمل الوطيد في استغلال ذلك الاجتماع لدعم المفاوضات التي ينبغي أن تكون قد بدأت في بوروندي. ولكن في حالة عدم حدوث ذلك، فإنه ينبغي ألا يكون هناك أدنى شك في أننا سنبدأ النظر في التدابير التي نراها مناسبة لتحقيق بدء تلك المفاوضات.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1996/708.

أجري التصويت برفع الأيدي.

**المؤيدون:**
الاتحاد الروسي، ألمانيا، اندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، بولندا، جمهورية كوريا، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٠٧٢ (١٩٩٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

**السيد لادسو** (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): صوت الوفد الفرنسي مؤيدا القرار الذي اتخذه مجلس الأمن للتو. وأود أن أشير الى أن فرنسا رحبت بالخطوات التي اتخذها واضعو مشروع القرار منذ عرضه على المجلس لأول مرة. وفي الحقيقة، يعيد مشروع القرار التأكيد على عدد من الشواغل المعرب عنها من قبل، وخاصة من قبل الاتحاد الأوروبي في بيانه بتاريخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٦.

وما برحت فرنسا تعرب عن هذه الشواغل مباشرة للرائد بويويا منذ ٢٥ تموز/يوليه، مؤكدة على بعض النقاط: في المقام الأول، ينبغي، على وجه السرعة، تنظيم حوار تشارك فيه جميع القوى السياسية، دون استثناء، بغية التفاوض على توافق مؤسسي وديمقراطي؛ وثانيا، منح الثقة السياسية بصورة عاجلة لجميع العناصر السياسية في البلاد، وتقديم التزامات باحترام حقوق الإنسان، وفتح أبواب أجهزة الدولة ومؤسساتها الرئيسية على نحو تدريجي ولكن بصورة ملموسة لجميع المجموعات العرقية. فالحل السياسي وحده هو الذي يمكن أن يحل الأزمة في بوروندي، لأن أي انفجار للعنف سيؤدي بالتأكيد الى تدخل خارجي.

وفي المستقبل الآني يجب أن يسلك الجيش سلوكا لا يرقى إليه الشك، ويجب إعطاء ضمانات أمنية لجميع القادة والنواب وأعضاء الجبهة الديمقراطية البوروندية السابقين. ولما كانت جميع المشاكل التي تؤثر على المنطقة بحاجة الى تسوية شاملة، فإن من المهم والملح عقد مؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، يعالج الأزمة في منطقة البحيرات الكبرى معالجة دائمية.

إن استئناف الحوار مؤخرا بين الرائد بويويا والرئيس السابق نيريري يمثل استجابة أولية مشجعة لطلبات المجتمع الدولي. ويجب أن تتلو هذه الخطوة تدابير أخرى ملموسة مبينة في القرار الذي اتخذه المجلس لتوه، وخصوصا بدء المفاوضات فورا بين جميع الأطراف بلا استثناء. ولهذا وافق الوفد الفرنسي على الفكرة القائلة بأن يستأنف المجلس النظر في هذا البند في غضون ٦٠ يوما، وأن ينظر، إن لم تتم تلبية هذا الطلب الأخير، في تنفيذ تدابير ملزمة. ويبدو لنا من المهم أن تكون تلك التدابير، اذا اضطررنا للجوء إليها، تدابير محددة بطريقة تجعلها لا تزيد من معاناة السكان بل تساعد على اجتثاث أعمال العنف ومعاقبة المسؤولين عنها.

وفيما يتعلق بالتدابير التي اتخذتها البلدان في المنطقة في اجتماع أروشا، في ٣١ تموز/يوليه، يود وفدي أن يكرر الإعراب عن قلقه الشديد - القلق الذي يشاطرنا إياه شركاؤنا في الاتحاد الأوروبي والعديد من المنظمات الإنسانية الدولية - بشأن الأثر الإنساني لهذه التدابير، وخاصة أثرها على أضعف القطاعات من السكان. هذه المسألة ينبغي أن ننظر فيها بعناية على أساس الاستعجال. ومن الضروري، بوجه خاص، السماح للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تواصل عملها من أجل هذه القطاعات.

**السيد فولتشي** (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد صوتت ايطاليا مؤيدة القرار لأن من الجوهري، في المسائل المماثلة للأزمة في بوروندي، أن يظهر إجماع في المجلس. ولكن سيكون إهمالا مني إن لم أوجه انتباه المجلس، في هذه المناسبة، إلى الوثيقة S/1996/673 المؤرخة ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٦ والتي تتضمن رسالة من الرئاسة الأيرلندية للاتحاد الأوروبي وبيان الرئاسة، نيابة عن الاتحاد، فيما يتعلق ببوروندي. واسمحوا لي أن أقتبس هنا الفقرتين الرئيسيتين من ذلك الإعلان:

"يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تأييده لقادة بلدان المنطقة ومنظمة الوحدة الافريقية والرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة السيد جوليوس نيريري لما بذلوه من جهود لمساعدة بوروندي في أن تتخطى بسلام الأزمة الخطيرة التي تمر بها ويشجعهم على مواصلة جهودهم لتيسير التوصل إلى حل سياسي.

"ويرى الاتحاد الأوروبي أنه لا غنى عن تنظيم حوار دون إبطاء بحيث يجمع على صعيد واحد كل القوى السياسية البوروندية دون استثناء بما في ذلك ممثلو المجتمع المدني من أجل التفاوض على توافق آراء يضمن الأمن للجميع على نحو ديمقراطي ومؤسسي."

هذه هي المرة الثانية التي يعرب فيها مجلس الأمن، خلال شهر واحد، عن موقفه الواضح من الانقلاب العسكري في بوروندي. ونحن نؤيد هذا الموقف كل التأييد. ونعتقد أنه آن الأوان لإحلال الحوار محل المواجهة، حوار الجميع مع الجميع لكي نرى ما سينتج عن ذلك من ثمار. ولذلك تناشد ايطاليا جميع الأطراف في بوروندي أن يمارسوا ضبط النفس وأن يتخذوا موقفا بناء حقا لإعادة البلد إلى مسار الديمقراطية والمصالحة الوطنية والتعمير الاقتصادي والتنمية، وهي أمور لا يمكن بدونها أن يقوم سلام دائم.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد طلب ممثل بوروندي الكلمة. وأعطيه الكلمة الآن.

**السيد انسانزي** (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أستطيع أن أؤكد لمجلس الأمن سلفا أنني لن أثقل على صبره، أو أستغل كرمه، ولكن حينما يطلب أحد الوفود الكلام فإنما يطلبه لأنه يعرف أكثر من أي واحد ما هي المشكلة.

إن التمسك الشديد من جانب مجلس الأمن لإنقاذ بوروندي يوجب على شعبها وحكومتها الإشادة القوية بالمجلس. ومع ذلك، فإن المهام بالنسبة لبوروندي ضخمة إلى أبعد الحدود. ولهذه الأسباب الأساسية، يتوجب على وفدي أن يعمل بصورة وثيقة وعلى جميع المستويات مع الأعضاء الموقرين في هذه الهيئة العليمة. والجهود التي بذلها مجلس الأمن لصالح بوروندي تنور الطريق وتقوي العزائم.

ومن واجبي، نيابة عن حكومتي، أن أنقل إلى رئيس مجلس الأمن الموقر وإلى جميع أعضاء هذه الهيئة المبجلين ما يستحقونه من الشكر والامتنان لاهتمامهم المستمر منذ ثلاث سنوات، بقضية بلدي الحبيب. ونتوجه بشكر خاص إلى السفير خوان سومافيا ووفده باعتبارهم مهندسي القاعدة الرئيسية للقرار الذي اتخذ قبل قليل. كما أن جميع زملائه، الذين يمثلون حركة عدم الانحياز في مجلس الأمن، قد تحلوا بحس المسؤولية وبالاستعداد للتنازلات، وبفضل استعدادهم للتنازلات أمكن تحقيق نتيجة معقولة.

إن الموقف الواقعي بشكل واضح الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي و ١٤ بلدا أوروبيا آخر، وكما يتجلى في البيان الذي أدلى به ممثل أيرلندا، يحظى بالتقدير العميق من جانب بلدي وحكومتي.

فالنظام الجديد في بلدي ليس مستعدا لتقبل النداءات المسوغة جدا من جانب مجلس الأمن فحسب بل أيضا للشروع في مجموعة من التدابير تستهدف

تنفيذ أحكام هذا القرار الذي تتفق - وأؤكد هنا كلمة تتفق مع المصالح العليا والمقدسة لبوروندي كأمة وتتسق مع ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وميثاق الأمم المتحدة؛ وتشمل هذه التدابير بوجه خاص الشروع في عملية ديمقراطية مكيفة وفق الاحتياجات الوطنية وفي محادثات مع كل المجموعات التي توافق على المشاركة في المهمة الوطنية المطلوبة لانقاذ شعب بوروندي من إبادة جماعية أخرى ، وضمان السلامة لا لفئة عرقية واحدة فقط بل للأمة البوروندية بكاملها. أشار توا زميلنا السفير لادسو إلى تعدد الطوائف. والواقع أن هذا المفهوم اصطنعه سياسيون من الدرجة الثانية لأن الدرجة العالية جدا من الاندماج البشري الذي حققته الأمة البوروندية تمزقت نتيجة لعمل السياسيين الذين، بدلا من استخدام مهاراتهم الشخصية والمهنية لأهداف سياسية، استخدموا الطائفية كوسيلة لتحقيق أهداف أنانية.

وختاما فإن الحكومة البوروندية ستبذل قصاراها وستلزم نفسها بحرب لا هوادة فيها ضد العصابات والميليشيات المسلحة بكل أنواعها ووضع حد لدورة العنف ولسياسة الأرض المحروقة كائنا من كان فاعلها. هذا شرط ضروري بالنسبة للنظام الجديد لاستئصال جميع أسباب المأساة الوطنية. وهذه المهمة المهولة لا يمكن تحقيقها بسرعة.

في هذا السياق، فإن السلطات الحالية في بوروندي تعول على صبر وسماحة مجلس الأمن، لأن هذه المهمة الهائلة ستواجهها بلا شك مجموعة من العوائق. والجزاءات الاقتصادية التعسفية المفروضة على بوروندي تشكل عقبة هائلة في طريق برنامج الحكومة لتحقيق الاستقرار الوطني العام. وفي الواقع إن بوروندي، وهي مغلقة جغرافيا ومطوقة دبلوماسيا ومخنوقة اقتصاديا، تجد من المتعذر عليها أن تفي على نحو كامل وسريع بجميع الشروط المفروضة بالقرار.

إن هذه العقبة المهولة التي تقوم في وجه النظام الجديد تدفعني الى بيان العيوب الرئيسية لهذا القرار. الأول، هو غياب الإدانة الصريحة للحصار الاقتصادي المفروض على بوروندي. والثاني، هو الرفض المؤقت على الأقل لإنشاء لجنة مخصصة ترسل بسرعة الى منطقة البحيرات الكبرى لجمع الحقائق الموضوعية والمشروعة المتعلقة بمشاكل المنطقة. والأخير، هو سيف ديموقليس المصلت في صورة تهديدات ضد أهداف غير صحيحة، وخاصة التهديد بفرض حظر على الأسلحة: إذ لا تجوز معاقبة النظام الجديد، ناهيك عن معاقبة الشعب البوروندي، على جرائم ارتكبها أناس خارجون على القانون.

فإن ما ينشأ عن هذا الوضع هو أن قرار مجلس الأمن قد يبدأ، منذ لحظة اتخاذه، بمواجهة العراقيل نتيجة لهذه العوامل الخطيرة. ونحن نعول على المساعدة من مجلس الأمن لتجاوز أو إزالة العقبات التي ذكرتها.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي، وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.